

عجز الميزان التجاري في الدول النامية غير البترولية (أسبابه ووسائل حله)

ركتبه محمد محمد الربيع
كلية التجارة - جامعة المنوفية

مقدمة :

واجهت مجموعة الدول النامية غير البترولية ظروفا عالمية صعبة خلال فترة السبعينات الامر الذي اثر على فاعلية عملية التنمية وزاد من صاعب قطاع التجارة الخارجية وهو ما امكن في شكل تزايد عجز ميزان المدفوعات وتدهور اوضاع الصرف الاجنبي. وتفاقم مشكلة المدفوعات الخارجية لهذه الدول .

ولاشك في أن قطاع التجارة الخارجية يعتبر من أهم القطاعات العوئية اثره على عملية التنمية الاقتصادية خلال مراحلها الأولى خصوصا في ظل الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة التي تقوم علاقات اقتصادية أساسية مع العالم الخارجي حيث تتأثر أوضاع ميزان المدفوعات بهذه الدول بتطور الأوضاع الدولية .

ولقد شهد عجز ميزان المدفوعات الجارية بالدول النامية غير البترولية تزايدا مطردا خلال العقود الماضية . حيث ارتفعت نسبة العجز الى قيمة الصادرات السلعية والخدمات من ١٧ ٪ خلال الفترة (٦٧ - ١٩٧٣) الى ٢٠ ٪ خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) . فضلا عن تقلب هذه النسبة خلال الفترة الأخيرة الأخيرة حيث وصل العجز الى ذروته بعد الأزمة الأولى للطاقة (٧٣ / ١٩٧٤) فارتفع الى ٣١ ٪ عام ١٩٧٥ وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف هذه النسبة في عام ١٩٧٣ . ورغم تحسن هذا الوضع خلال ٧٦ - ١٩٧٧ بعد تحسن معدل التبادل للسلع الأولية ، إلا أن الأوضاع عادت للتدهور اعتبارا من عام ١٩٧٨ حيث زادت نسبة العجز بمعدل ٢ ٪ سنويا في أعقاب الحولة الثانية لأزمة الطاقة (٧٩ / ١٩٨٠) ووصل العجز الى ذروته عام ١٩٨١ وان كان قد أخذ في التحسن بعد ذلك حتى منتصف الثمانينات . (١)

وتعد هذه الهوة لاهم أسباب عجز ميزان المدفوعات الخارجية بالدول النامية غير البترولية ابتداء من السبعينات وسهل تلام هذا العجز خصوصا من خلال التجارب الانعاشية الناجحة .

أولاً : أسباب عجز الحساب الجاري :

يُجمل كثير من الكتاب أسباب صاعب ميزان المدفوعات في الدول النامية غير البترولية في تقلب الأسعار العالمية للمنتجات الأولية والزيادة الحادة في أسعار الطاقة وتقلب معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الأسواق العالمية ، فضلاً عن أثر الاختلالات الداخلية والسياسات التوسيمية (المالية والنقدية) التي طبقتها كثير من الدول النامية وجمود سياسات الصرف الأجنبي عند مستويات غير حقيقية والقيود المفروضة على التجارة والمدفوعات الدولية .

ويمكن التمييز داخل هذه المجموعة من الأسباب بين العوامل الخارجية والعوامل المحلية إلا أن الحكم على مدى ساهمة هذه العوامل في العجز الجاري لميزان المدفوعات يجب أن يخضع للدراسة التطبيقية . فلذلك أن الاعتماد على أسلوب معين Stylized facts يمكن أن يثير الجدل كما حدث عندما اعتمد Dell على هذا الأسلوب وتوصل إلى أن الأسباب الخارجية كانت وراء تدهور الميزان الجاري للدول النامية غير البترولية خلال ١٩٧٦ - ٧٣ غير أن هذه النتيجة قد تم بحضنها بواسطة آخرين (٢) .

جدول (١)

تطور العجز الجاري في الدول النامية غير البترولية وبعض المؤثرات الأخرى

نسب مئوية								
١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤ ١٩٧٣	
٢٢	٢٠	١٧	١٥	١٤	١٨	٢٠	٢٤	عجز الحساب الجاري (١)
٨	٦	٠	٥	٦	٥	١٠	٦	التغير في معدل التبادل (١)
١٧	٦	٦	٢	٧	٦	٢٠	١٧	أسعار الفائدة الحقيقية (٢)
١	١	٢	٦	٦	٦	٠	٦	معدل النمو الحقيقي في آراء

الدول الصناعية

المصدر والملاحظات :

- محسن خان ونایت ، أسباب مشاكل ميزان المدفوعات في الدول النامية : التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ١ .
- (١) : بنة من إجمالي الصادرات السلعية ، (٢) معدل التغير السنوي
- (٣) أسعار ودائع الدولار الأوربي معدلة بالرقم القياسي للتغير نسبي
- أرقام مبادرات الدول النامية غير البترولية .
- (٤) يقصد بها الدول النامية غير الأعضاء في منظمة الأوبك .

وهي بالمرئى نقتول اجمالاً أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم عجز الحساب الجارى في الدول النامية غير البترولية ابتداء من الجولة الأولى لازمة الطاقة العالمية .

١- تدهور معدل التبادل الدولي :

يعتل معدل التبادل الدولي أحد محدثات النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على أوضاع ميزان المدفوعات وأن كان الأثر النهائي لتغير معدل التبادل الحقيقي على معدل النمو الاقتصادي يتوقف على مرونة الطلب العمريسة للصادرات والواردات . ونظراً لأن مرونة الطلب على صادرات الدول النامية منخفضة بسبب طبيعتها المنتجة الأولية التي تسطر على هيكل صادراتها ، كما أن مرونة الطلب على الواردات منخفضة نظراً لأن جانبها كبيراً منها يمثل سلماً ضرورية فإن وضع ميزان المدفوعات ومعدل النمو الاقتصادي - بالدول النامية سيكون سيئاً إنا ماتدهور معدل التبادل الدولي لهذه الدول . (٣)

وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية غير البترولية قد ساهم بنحو ٢١ بليون دولار في العجز الجارى الذي بلغ ٦٦ بليون دولار خلال ٧٨ - ١٩٨١ (٤) ، كما أن الدراسة التي أجريت على ٢٢ دولة نامية غير بترولية خلال الفترة ٧٢ - ١٩٨١ أكدت أهمية تدهور معدل التبادل الدولي كأحد الأسباب المؤثرة على تطور عجز الحساب الجارى في هذه الدول . فالتدهور في معدل التبادل يقدر بـ ١ ٪ يسهم في تدهور العجز الجارى بنحو ١ ٪ نقطة مئوية (٥) . هذا أمر ملاحظ أن الأهمية النسبية لتدهور معدل التبادل قد اختلفت داخل مجموعة الدول النامية غير البترولية وبلغت ذروتها لدى الدول النامية منخفضة الدخل التي تتركز صادراتها في المواد الأولية ، وهكذا فهينما يقدر الأثر غير الموائم لتدهور معدل التبادل التجارى على ميزان المدفوعات في بعض بلدان أمريكا اللاتينية بنحو ٦ - ٧ ٪ من الناتج القومى سنوياً خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨١ فإن مجموعة البلدان النامية الصاعدة للنفط قد حققت أثراً موائماً على ميزان مدفوعاتها قدره ١٠ ٪ من الناتج القومى سنوياً . (٦)

ملقد أكدت دراسة راوول بريشى Raul Prebisch وجود اتجاه عام نحو تدهور معدل التبادل في غير صالح السلم الأولية خلال الفترة ١٨٧٦ - ١٩٢٨ بلز بنحو ٣٦ ٪ ، كما تشير دراسة المجلس الاقتصادي التابع للأمم المتحدة لدول أمريكا اللاتينية إلى أنه منذ سبعينات القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية قد حدث تحول في غير صالح المنتجات الأولية . (٧)

وتشير تجربة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى أن التدهور الذي حدث لمعدل التبادل التجارى للدول النامية عام ١٩٥٤ قد استمر لفترة طويلة وذلك إنا استندنا التحسن الذي تحقق خلال الفترة ٦٣ - ١٩٧٢ والارتفاع الذي أصاب أسعار السلم في السنوات ٧١ - ١٩٧٤ . وتشير بعض البيانات إلى أن القوة الشرائية للمواد الأولية (بنحو ٣٥ سلعة) في مقابل السلم المصنعة قد تدهورت بحوالى ٢٦ ٪ عام ١٩٨١ عما كانت عليه عام ١٩٥٧ . وبالنسبة لمجموعة الدول منخفضة الدخل فإن تدهور القوة الشرائية لمنتجاتها الصادرة بلغ ١٤ ٪ فيما بين ١٩٦٠ ، ١٩٧٩ ، هذا في حين لم يحدث تغير لمعدل التبادل الخاسر بالدول الصناعية حيث قوبلت الزيادة في أسعار صادراتها بزيادة في أسعار البترول ، أما الدول البترولية فقد تحسن معدل التبادل الخاص بها بنحو ٦٤ ٪ خلال الفترة السابقة . (٨)

ويمكن القول أنه قد حدث تحول حاد ابتداءً من عام ١٩٧٢. بعيداً عن الاتجاه التاريخي. للمعدل التبادل الدولي. الخاص بالدول النامية غير البترولية . فهنا حقق هذا المعدل تحسناً خلال الفترة ٦٢ - ١٩٧٢ بمعدل تراوحي بين ١ ، % سنوياً فقد هبط بمعدل ٢ % في المتوسط خلال العشره ٧٢ - ١٩٨١ . (٩)

وكما تشير بيانات جدول (٢) فإن كافة البلدان المستوردة للنفط قد عانت من تدهور معدل التبادل التجاري خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٤ - ١٩٨٢ وذلك على الرغم من التطورات الخارجية المواتية في الفترة الأخيرة والتي لم تظلم في إعادة معدل التبادل إلى مستواه السابق في الستينات .

ويرتبط هذا التحول جزئياً بالارتفاع في أسعار الواردات الناجم عن القفزة الكبيرة لاسعار الطاقة (٧٢ - ١٩٧٤) والتي بلغت أربعة أضعاف ، وكذلك ما حدث في الجولة الثانية لاسعار الطاقة (٧٩ - ١٩٨٠) . وكما يرى Cline لأنه من بين ٢٥ دولة من مجموعة الدول النامية غير البترولية التي واجهت تدهوراً في معدل التبادل الدولي الخاص بها خلال النصف الأول من السبعينات ، فإن ١٩ دولة منها حققت تحسناً في هذا المعدل عند استبعاد تكاليف واردات البترول من بيانات أسعار وارداتها . (١٠)

وما لا شك فيه أن معدل النمو الاقتصادي بالدول الصناعية المتقدمة قد ساهم في تحديد اتجاه معدل التبادل التجاري للدول النامية غير البترولية من خلال تأثيره على حجم التجارة الدولية والطلب على صادرات الدول النامية . فالانتعاش الذي عاشته الدول الصناعية عام ١٩٨٢ قد تزامن مع توقف تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية غير البترولية ، حيث ارتفعت أسعار صادرات هذه المجموعة من الدول بنحو ٢٠ % فيما بين أواخر ١٩٨٢ ومنتصف ١٩٨٤ ، ومن ثم حدث تحسن في معدل التبادل بنحو ٢ % فيما بين ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ بعد أن شهد تدهوراً بنفس المعدل خلال السنوات الخمس السابقة . (١١)

حجة القول أن التطورات الخارجية في معدلات النمو الاقتصادي للدول الصناعية وتطورات أسعار الطاقة العالمية قد عكست نفسها على أوضاع ميزان المدفوعات بالدول النامية غير البترولية عبر التغيير في معدل التبادل الخاص بهذه الدول ، فلقد ساء حال ميزان المعاملات الجارية في أعقاب زيادات أسعار البترول ، كما أن الكساد الذي ساد في مطلع الثمانينات قد ساهم في تدهور الأسعار العالمية للمواد الأولية ، ومن ناحية أخرى فإن التحسن في أوضاع ميزان المعاملات الجارية الذي بدأ عام ١٩٨٢ قد ارتبط بالتحسن في معدل التبادل الدولي لهذه الدول نتيجة للتطورات الخارجية المواتية سواء فيما يتعلق بانتعاش الدول الصناعية أو تدهور أسعار الطاقة ومتزائماً في نفس الوقت مع جهود الدول النامية في تحقيق إصلاحات داخلية أساسية .

كذلك فقد أمكن لبعض الدول النامية المستوردة للنفط التخفيف من حدة آثار التغيير في معدل التبادل الدولي للمواد الأولية من خلال زيادة معدلات الادخار والاستثمار بها بالإضافة إلى جهود هذه الدول في تنمية الصادرات من السلع المصنوعة حيث ساهمت في تحسين أوضاع الميزان الجاري ورفع معدل الاداء الاقتصادي .

جدول (٢)

تأزر معدل التبادل والميز الجارى فى الدول النامية غير البترولبة

القيمة بالبيور دولار

السنة	معدل التبادل التجارى			الميزان الجارى بما ملا التحويلات المعز الجارى للمنفردات الشعية والخدمية			السنة
	الدولفبير البترولية	الدولفبير البترولية	الدولفبير البترولية	المصدرة للتنفد	المصدرة للتنفد	الدولفبير البترولية	
١٩٦٣-٦٤	٠.٢	٠.٢	٠.٢				
١٩٦٥	٠.٢	١٥.٤	٠.٢	٨.٨	٢.١	١١.٢	
١٩٦٦	٠.٥	١٤.٧	٠.٢	٢١.٩	٥.١	٢٧	
١٩٦٧	٠.٥	١٤.٠	٠.٢	٢٦.٤	٩.٢	٤٦.٢	
١٩٦٨	٠.٥	٨.١	٠.٢	٢٠.٢	٧.٧	٢٢.١	
١٩٦٩	٠.٥	١.١	٠.٢	١٢.٨	٦.٤	٢٨.٢	
١٩٧٠	٢.٧	٢.٢	٢.٢	٢٢.٧	٧.٦	٤١.٢	
١٩٧١	٠.٢	١٦.٨	٠.٢	٥١	٨.٥	٦١	
١٩٧٢	١.٢	١.١	١.٢	١٧.٩	١٢.٥	٨٩	
١٩٧٣	٢.٩	١.٢	٢.٩	٢٠.٥	٨.١	١٠٧.٧	
١٩٧٤	٢.٩	١.٢	٢.٩	٢٣.٢	٨٦.٢	٢٢.٥	
١٩٧٥	٢.٢	٨.٢	٢.٢	٧٦.٢	١٥.١	٨٦.٨	
١٩٧٦	١.١	٠.٥	١.١	٥٦.١	١٤.٢	٦٧.٨	

٢ - معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية :

يؤثر مستوى النشاط الاقتصادي بالدول الصناعية - كما تشير تجربة الكساد الكبير لخمسة والثلاثين - على الدول النامية من خلال انخفاض حجم الصادرات وتدهور معدل التبادل التجاري للدول النامية وضعف تدفق رؤس المال إلى هذه الدول . وهكذا فإنه بالإضافة إلى الأثر غير المباشر الذي يطرده تطور النشاط الاقتصادي بالدول الصناعية المتقدمة على الميزان التجاري للدول النامية من خلال تأثيره على معدل التبادل الدولي فإنه يطرأ أثرا مباشرا على تطور حجم صادرات تلك الدول من المنتجات الأولية .

ومن هنا يلاحظ ارتباط معدل نمو صادرات البلدان النامية غير البترولية بالتقلبات الاقتصادية في الدول الصناعية المتقدمة ، فعين هبط معدل النمو الاقتصادي بهذه الدول من ٤.٧ ٪ في المتوسط سنويا خلال الفترة ٦٢ - ١٩٧٢ إلى نحو ٢.٨ ٪ خلال ٧٢ - ١٩٨١ لوحظ أن معدل نمو الصادرات المنكورة قد انخفض من ٦.٧ ٪ إلى ٥.٨ ٪ خلال نفس الفترتين على التوالي . (١٢)

وبمضي هبوط معدل نمو الصادرات بدرجة أقل من معدل النمو الاقتصادي بالدول الصناعية إلى ما تحقق من تحسن ملحوظ في صادرات بعض الدول النامية غير البترولية من المواد الصنعة إلى الدول النامية البترولية والتي أصبحت تمثل سوقا كبيرا للمنتجات الصناعية والأولية . وينكسر في هذا الصدد ما حققته الصادرات الصنعة لمجموعة العشرين الاثنى عشر من الدول النامية حيث حققت معدلات نمو لا تزيد فعلى عن معدلات نمو الدول النامية الأخرى بل لاقت أيضا معدلات نمو الصادرات الصنعة في البلدان الصناعية الجديدة أو الصنعة حديثا . (١٣)

وهكذا ترجع العلاقة القوية بين معدل النمو الاقتصادي بالدول الصناعية وبين العجز الجاري بالدول النامية غير البترولية إلى التركيز الواضح في هيكل صادرات الدول النامية وخصوصا في المواد الأولية فضلا عن تركيز أسواق تصريف هذه المنتجات في عدد محدود من الدول الصناعية بحيث أصبح حائبا كبير من التغيرات في حصيللة الصادرات السلمية مرتبطة بالتقلبات في النشاط الاقتصادي بالدول الصناعية باعتبارها سوقا رئيسية لهذه المنتجات .

فبالإضافة إلى أن حصيللة صادرات الدول النامية والدخل المتولد من إنتاج وتصدير هذه السلع سيكون موضع تقلبات دورية مع مستوى النشاط الاقتصادي بالدول الصناعية ، فإن من الملاحظ انخفاض معدل نمو سوق المنتجات الأولية عموما عن سوق المنتجات الصنعة ، ففي حين زادت ورفات الدول الصناعية من السلم الأولية بمعدل ٢ ٪ سنويا خلال (٧٢ - ١٩٧٨) فإن ورفات الدول النامية من المنتجات الصناعية كانت تنمو بأكثر من ٦ ٪ سنويا خلال نفس الفترة . (١٤)

جدة القول أن استمرار نمط التخصص وتقسيم العمل الدولي بصورته الراهنة يهدد استقرار واستمرار عملية التنمية نظرا لاعتماد نمو البلاد النامية وارتباط خطط التنمية بها على التوسع الطردي في التجارة الدولية والتي ترتبط بدورها بمستوى النشاط الاقتصادي بالدول الصناعية .

ومن هنا فإن التوسع الذي حدث في التجارة الدولية بين البلدان النامية بعضها البعض خلال السبعينات وخصوصا في المنتجات الصنعة يمثل اتجاها شجعا . ولعل ما ساعد على ذلك ارتفاع أسعار

النفط الذي أعطى دفعة قوية للتجارة بين الدول النامية فضلا عن أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الاتفاقيات التجارية الاقليمية في هذا الصدد كما حدث في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا .

٢- الزيادة الحادة في أسعار الفائدة العالمية :

بالإضافة الى أثر الارتفاع في أسعار البترول وتدهور معدل التبادل الدولي والكساد العالمي الذي قاد الى تدهور أوضاع الحساب الجاري في الدول النامية غير البترولية فان ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في السنوات الأخيرة للسبعينات كان له آثارا سيئة على اقتصادات تلك الدول . فبعد أن كانت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة معظم سنوات السبعينات فقد ارتفعت منذ عام ١٩٧٨ الى مستويات عالية وتراجعت بين ١٥ - ٢٠ ٪ بالنسبة لكثير من الدول النامية . وقد ارتبط هذا الارتفاع أساسا بتغيير السياسات النقدية في الدول الصناعية المتقدمة بفرض كبح جماح التضخم بها . (١٥)

وإذا كان من المقبول أن تتوسع الدول النامية في الاستئانة الخارجية عندما كانت أسعار الفائدة الحقيقية منخفضة أو سالبة حتى أواخر السبعينات فإنه لم يكن من المنطقي ماشهدته هذه الدول بعد ذلك من توسع في الاقتراض الخارجي وتزايد الاعتماد على مصادر التمويل الخاصة وعلى القروض التي تحمل أسعار فائدة مموّنة فضلا عن انخفاض آجال استحقاق هذه القروض .

وهكذا فإنه اعتبارا من عام ١٩٧٨ تغيرت الصورة تماما نتيجة تورط العديد من الدول النامية غير البترولية في الاقتراض قصير الأجل مع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية بحيث أصبحت مدفوعات الفائدة تشكل ضغوطا داخلية وخارجية على هذه الدول نظرا لتزايد مصروفات خدمة الدين بمقدار يفوق الانخفاض في القيمة الحقيقية لأصل الدين بسبب الاتجاهات التضخمية .

والواقع أنه بالإضافة الى تعدد أسباب العجز في حساب العمليات الجارية فقد اختلفت الأهمية النسبية لآثار هذه العوامل حسب مجموعات الدول ، ففي حين عانت جميع الدول غير البترولية من ارتفاع أسعار البترول فان مجموعة الدول متوسطة الدخل وخصوصا دول أمريكا اللاتينية قد عانت بشكل أساسي من ارتفاع أسعار الفائدة الدولية نظرا لاعتمادها المتزايد على الاقتراض من المورسات العالية الخاصة . وبالنسبة لمجموعة الدول النامية منخفضة الدخل فقد كان تأثير أسعار الفائدة عليها أقل أهمية نظرا لاعتمادها على القروض الرسمية بشكل كبير في حين كان التدهور في أسعار صادراتها من المواد الأولية ذا أثر واسع على الحساب الجاري بها . أكثر من هذا فان بعض الدول النامية التي كان لها رصيد دائن لدى المورسات العالية الخاصة لم تعان كثيرا من ارتفاع أسعار الفائدة العالمية مثل الصين ومصر واثيوبيا وغانا والهند وكينيا وباكستان ، ومع ذلك فان الدول النامية غير البترولية بوجه عام قد عانت من ارتفاع أسعار الفائدة العالمية . (١٦)

ويشير تقرير البنك الدولي (١٩٨٤ صفحة ٤٠) الى أن الأثر غير المواتي الصافي لسعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨١ على ميزان المدفوعات للبلدان النامية عموما قد بلغ ٢ ٪ من الناتج القومي ، وقد بلغ هذا الأثر حده الأقصى خلال سنوات ٧٩ - ١٩٨١ . كما تشير دراسة (محسن خان ونابت) الى أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بمقدار ١ ٪ يودي الى تدهور العجز الجارى بنحو ٪ نقطة مئوية وقد بلغت مساهمة صافي مدفوعات الفائدة بنحو ٢٤ بليون

مؤشرات الدين الخارجي للدول النامية غير البترولية

بالبليون دولار

١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
٦٦٨	٩٠٠	٩٦٠	٩٥٢	٩٣٠	٨٧٠	٦٧٠	٥٢٠	٤٠٠	٤٢٠	٤١٢	الاحتياطيات الدولية
١١٠	١٦٠	١٦٢	١٧٠	٢٢٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٣٠	١٩٠	٢١٠	٢١٠	الاحتياطيات على الواردات
٢٢٢	١١٢	٥٥٥	٤٧٠	٣٩٦	٣٣٦	٢٧٨	٢٢٨	١٤٠	١٦٠	١٣٠	جملة الدين الخارجي القائم
٢٢	١١٢	١٠٢	٨٥	٥٨	٤٩	٤٢	٣٣	٢٧	٢١	١٨	جملة الدين قصير الأجل
٥٧١	٤٤٩	٤٥٢	٣٨٨	٣١٨	٢٨٦	٢٣٥	١٩٥	١١٣	١٣٨	١١١	جملة الدين طويل الأجل
										٥١	مصارف القروض
٢١٨	١٩٢	١٧٢	١٥٢	١٣٢	١١٧	٩٨	٨٢	٧٠	٦٠	٥١	مصارف رسمية
٢٢٢	٢٦٠	٢٨٠	٢٣٥	٢٠٥	١٦٩	١٣٧	١١٤	٩٥	٧٧	٦٠	مصارف خاصة
١٤٤	١١٢	١٢٤	١١٢	١١٩	١٣٠	١٢٦	١٢٥	١٢٢	١٠٤	١١٥	جملة الدين / المبادرات
٧٤	٢٤	٢١	٢٧	٢٧	٢٨	٢٧	٢٥	٢٣	٢١	٢٢	جملة الدين / الناتج المحلي
١٧	١٠	٩	٧	٦	٥	٤	٣	٢	٢	١	مصرفونات خدمة الدين
٢٥	٢٤	٥٥	٤٠	٢٨	١٩	١٣	١٠	١٠	٩	٦	أسعار الفائدة
٣٨	٤٠	٣٤	٣٥	٣٦	٣٠	٢١	١٦	١٤	١٢	١١	الائتمانات
١٩	٢٣	٢٠	١٧	١٤	١٤	١٥	١٥	١٦	١٤	١٥	مصرفونات خدمة الدين / المبادرات
											أسعار الفائدة / المبادرات
١١	١٣	١١	٩	٨	٧	٦	٦	٦	٦	٦	الائتمانات / المبادرات
٧	١٠	٨	٨	١٠	١١	٩	٩	٩	٨	٩	قروض بغير فائدة مضمون
٢	٢	٢	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أجبا منخفضة الدخل
٧	٩	٩	٧	٦	٦	٦	٨	٨	٨	٨	افريقيا منخفضة الدخل
٤٢	١١	٤٠	٣٦	٣٥	٣٠	٢٦	٢٦	٢٦	١٨	١٨	بلدان الفرق الأوسط
											مستوردة للنفط
٤٢	٢٨	٣٦	٣٣	٣١	٢٧	٢٣	٢٣	٢٣	١٦	١٦	كافة البلدان النامية

جدول (٤٤)

مؤشرات التعرض لخطر ارتفاع اسعار الفائدة

السنة	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
الأرجنتين*	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الفائدة / الصفحات	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
البرازيل*	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الفائدة / الصفحات	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
كوستاريكا*	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الفائدة / الصفحات	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
إندونيسيا*	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الفائدة / الصفحات	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
كوبا	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الفائدة / الصفحات	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
كندا*	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الفائدة / الصفحات	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الولايات المتحدة*	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الفائدة / الصفحات	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الطنين*	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الفائدة / الصفحات	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
تركيا*	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الفائدة / الصفحات	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
البلدان النامية ^(١)	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الفائدة / الصفحات	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
من اعدوا الجداول ^(٢)	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين / الصفحات	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين / الصفحات	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين / الصفحات	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين / الصفحات	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧

ملاحظة: تشير النسبة التي من اعلا الجدول بوزن اعطتها (ايجد اللين الجملة في ١٩٨١) ويتكس نسبة الفائدة الى الصفحات الفائدة المضمونة تقلا من الدين مضمونة وحقول الاصل . وتسل الصفحات السلفه
واقدمت . ويظهر الدين اليوم بأسعار فائدة مضمونة الى الدين العام مضمونة وحقول الاصل فقط .

(١) مضمونة صفحى اثنين بدأ ثانيا .
(٢) مضمونة نسبة ومضمون بدأ اعطت الجملة بين ١٩٧٥ و ١٩٨١ .

المصدر : تقرير عن التنمية في العالم ، البنك الدولي ، ١٩٨٦

دولار في المعجز الجاري الذي يبلغ ٦٦ بليون دولار فيما بين ٧٨ - ١٩٨١ . وما زاد من حصة الأزمة الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية تلك الزيادة في حجم القروض من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة في السنوات العشر الماضية بعد أن كانت التحويلات الرسمية تمثل الشكل الرئيسي لتدفق رأس المال خلال الخمسينات والستينات . ولقد زادت الأهمية النسبية للقروض من المؤسسات المالية الخاصة من ١٥ % عام ١٩٧٠ من حصة الدين العام للدول النامية إلى ٢٦ % عام ١٩٨٢ . (١٧)

وقد اسفر تراكم القروض من البنوك التجارية وما صاحبها من ارتفاع حاد في أسعار الفائدة الاسمي والحقيقي أن تعرضت كثير من الدول النامية غير البترولية لصاحب حادة في موازين مدفوعاتها بسبب ارتفاع مصروفات خدمة الدين التي ارتفعت كنسبة من الصادرات السلعية والخدمية من ١٥ % عام ١٩٧٠ إلى نحو ٢١ % عام ١٩٨٢ ، وان انخفضت إلى ١٩٫٧ عام ١٩٨٤ . كما ارتفعت نسبة مدفوعات الفائدة إلى الناتج القومي من ٥٠ % عام ١٩٧٠ إلى ٢٨ % عام ١٩٨٤ ومثلت مايزيد على نصف مجموع مصروفات خدمة الدين في هذه السنة . (١٨)

ويوضح جدول (٣) ، (٤) تركيب وشروط تدفقات رأس المال إلى الدول النامية والقروض التي تحصل أسعار فائدة معومة كنسبة من حصة القروض حيث يتضح ارتفاع حصة القروض بالسعر الميسوم من ١٦ % عام ١٩٧٤ إلى ٤٢ % عام ١٩٨٢ . وقد تركزت هذه الزيادة في الدول متوسطة الدخل خاصة في أمريكا اللاتينية التي اعتمدت بصورة رئيسية على المصادر الخاصة . هذا بالإضافة إلى زيادة أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل الجديدة والتي بلغت ٧ % في المتوسط خلال الفترة ٧٤ - ١٩٧٦ ارتفعت إلى ١٠٠ % خلال ٨٢ - ١٩٨٢ قبل أن تنخفض إلى ١٠ % عام ١٩٨٢ .

ويوضح الجدول رقم (٤) بعض المؤشرات عن مدى تعرض البلدان النامية لخطر ارتفاع أسعار الفائدة . ومن الشواهد الجديدة بالذكر أن البلدان التي أعادت جدولة ديونها كانت نسبة ديونها المبرمة بأسعار فائدة معومة ضعف نظيرتها لدى الدول التي لم تعد جدولة ديونها . كما كانت نسبة فوائد القروض إلى الصادرات في المجموعة الأولى ضعف نظيرتها أيضا في المجموعة الثانية .

٤- تزايد المعجز المالي :

من المعروف طبقا لمطابقة الدخل القومي ونموذج الفجوتين أن المعجز الجاري في ميزان المدفوعات يعادل الفجوة بين الادخار القومي والاستثمار الاجمالي وهو ما يمكن في نفس الوقت الفجوة بين الدخل القومي والانفاق . وإذا كان من الممكن تقسيم الادخار والاستثمار فيما بين القطاع العام والخاص فإنه يمكن تقسيم المعجز الجاري بين القطاعين العام والخاص أيضا ، كأن نتحدث عن فجوة الموارد لكل قطاع ومن هنا فإن مطابقة الدخل القومي تمكننا من تحليل العلاقة بين المعجز المالي أو فجوة موارد القطاع العام وبين المعجز الخارجي . (١٩)

ويوضح المدخل المالي لميزان المدفوعات هذه العلاقة من خلال أثر عجز الميزانية (المعجز المالي) على حساب العطلات الجارية لميزان المدفوعات ، فالمعجز المالي الذي يعتمد على مصادر التمويل التضخمية من الجهاز المصرفي يسفر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاديات

التي لا يتبع جهازها الانتاجي بحرونة كافية ، ومن هنا يمكن القول أن التمويل المصرفي للمعجز المالي يوفر موارد مالية تعد عجز الميزانية العامة ، ويتم مواجهة هذه الموارد العالية من خلال صفرين ، الأول يتمثل فيما يرتبه التمويل المصرفي من تضخم يحدث اخسارا اجباريا لبعض فئات المجتمع وهو ما يوفر موارد حقيقية لصالح قطاعات الأعمال ، وينعكس الجانب الذي لا يغطي بالادخار الاجباري على الميزان الجارى حيث تتوفر موارد حقيقية متمثلة في فائض السورادات . (٢٠)

وعلى الرغم من أن Dell يشير الى أن ضغوط الطلب الكلى من خلال المعجز المالي على الميزان التجارى تعد أقل أهمية من باقى الأسباب الأخرى ، إلا أنه يمكن القول أن تأثير المعجز المالي على ميزان التجارة يتوقف على درجة انفتاح الاقتصاد القومى وعلى المستوى القسدي . (٢١) .
ستمح به الدولة من ضغوط تضخمية .

وتشير احدى الدراسات التي اجريت على احدى وعشرين دولة نامية تعرضت لصاعب في ميزان المدفوعات ودخلت في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي خلال ٢٣ - ١٩٧٥ الى أن السياسة المالية التوسعية لهذه الدول تشمل عمرا رئيسيا في المشاكل التي يتعرض لها الحساب الجارى في خمسة عشر دولة من دول هذه المنطقة . (٢٢)

وفي دراسة أخرى شطت عشرين دولة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٢) تأكدت العلاقة الاجابية بين تطورات ميزان الحساب الجارى وبين المعجز المالي كما أشارت النتائج الى وجود علاقة سلبية غير محددة الاتجاه عند اجراء اختبارات السببية حيث تبين وجود تأثير متبادل بين المعجز المالي والمعجز الخارجى من خلال التفضية الامامية والخلفية . (٢٣)

والواقع أن هذه العلاقة المزدوجة ليست بعيدة عن التصور تماما ، فلذا ان ارتفاع حصيلته الصادرات نتيجة لزيادة الطلب العالمى سوف يحسن من وضع الحساب الجارى وينعكس بالتالى على وضع الموازنة العامة للدولة نتيجة لارتفاع حصيلته الرسوم الجمركية كذلك فان زيادة حصيلته الصادرات يرفع من الدخل القومى بفعل مضاعف التجارة الخارجية يمكن أن يقلل بدوره من الحاجة الى السياسات المالية التوسعية أو التعويضية ويزيد من الايرادات الضريبية عموما ويحد بالتالى من تضخم المعجز المالي خصوصا انا ماتمتنع النظام الضريبي بحرونة عالية .

ومن ناحية أخرى فان تزايد المعجز المالي ينعكس جزئيا على المعجز الجارى حيث أن الحكومات التي تحقق عجزا كبيرا في الميزانية العامة تلجأ الى الاقتراض الخارجى لتمويل جانب من عجز الميزانية نظرا لضيق السوق المالية المحلية بها وهو ما يزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات مستقبلا كما أن التمويل التضخمي لجانب من عجز الميزانية يولد الى آثار عكسية على الحساب الجارى نتيجة لتوسع النقدي وارتفاع المستوى العام للأسعار خصوصا في اقتصاديات لا تتسع فيها أسعار الصرف بحرونة كافية .

وحتى لو فرضت مثل هذه الدول رقابة على السورادات فان التمويل التضخمي نتيجة للمعجز المالي الذي يرفع من أسعار السلع المحلية غير الداخلة في التجارة سوف يولد الى تدهور وضع الميزان الجارى نتيجة لانخفاض الممرورين من السلع المصدرية وانخفاض الصادرات بالتالى بسبب تحول الانتاج المحلي لصالح السلع غير الداخلة في التجارة أما انا ما ارتفعت أسعار سلع التصدير أيضا فانه سوف يولد

على حجم الصادرات الا انا كان الطلب الخارجى عديم المرونة وهو أمر غير متصور وغير واقعى فى حالة صادرات المواد الأولية للدول النامية .

جلسة القول أن العجز المالى الذى عاشته كثيراً من الدول النامية غير البترولية نتيجة للسياسات التوسعية التى طبقتها قد ساهم جزئيا فى تفاقم مشكلة عجز ميزان المعطيات الجارية لهذه الدول وقد تم ذلك اما من خلال فائض الواردات اللازم لتوفير قدر من الموارد الحقيقية فى مقابل الموارد المالية التى تتوفر من الجهاز المصرفى ولا يتم تغطيتها بموارد حقيقية محلية أو من خلال أثر الضغوط التضخمية الناجمة عن العجز المالى خصوصا فى ظل جمود أسعار الصرف بهذه الدول ، هذا فضلا عن أثر التمويل الخارجى لجانب من عجز الميزانية وهو ما يزيد من أعباء مصروفات خدمة الدين ويقاوم مشكلة العجز الجارى مستقبلا .

وبصفة عامة فان الوضع المالى للدول النامية غير البترولية كان يشير الى عجز مستمر خلال الفترة ٧٢ - ١٩٨١ حيث ارتفعت نسبة العجز الى الناتج المحلى من ٢ % ١٩٧٢ الى أكثر قليلا من ٢ % خلال ٧٥ - ١٩٧٦ ورغم التحسن الطفيف الذى تحقق عام ١٩٧٨ فان الوضع أصبح أكثر سوءا بعد ذلك حيث ارتفعت نسبة العجز الى ٥ ر ٣ % خلال ٧٩ - ١٩٨١ . (٢٤)

ومن هنا فقد بينت دراسة حسن خان ان العجز المالى للدول النامية غير البترولية يأتى فى المرتبة الثانية بعد تدهور معدل التبادل الدولى من حيث الأثر على عجز الحساب الجارى بهذه الدول باعتباره السبب الرئيسى فى الضغوط التضخمية وضغط الطلب الذى شهدته هذه البلاد خلال فترة السبعينات وهو ما ترتب آثارا واسعة على عجز الحساب الجارى .

٥- المفالة فى قيمة أسعار الصرف :

يعود الاهتمام بعلاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات الى كتابات آدم سميث وقد ظلت هذه العلاقة تحتل مكانا مرميا فى معالجات الاقتصاد الدولى وان تعرضت للمراجعة خلال العقدين الماضيين . فحتى وقت قريب انصرف الفكر الاقتصادى الى بيان أثر سعر الصرف - وأسعار الفائدة - على توازن الأرصدة المالية الا أن العجز الكبير فى الحساب التجارى للولايات المتحدة (٧٧ - ٧٨) قد أعاد الاهتمام مرة أخرى لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات . كذلك فان تطبيق نظم الصرف المعمومة فى السبعينات وارتباطها باختلال الحساب الجارى للعديد من دول العالم قد أكد على الاهتمام بنظريات سعر الصرف ومحددات الحساب الجارى . (٢٥)

وعموما فان المفالات فى سعر الصرف الفعلى تعتبر معددا رئيسيا لتدهور الحساب الجارى ، ذلك أنه بافتراض ثبات العوامل الأخرى فان ارتفاع سعر العملة الوطنية الفعلى عن سعرها الحقيقى يزيد من الطلب على الواردات نظرا لانخفاض سعر السلع الأجنبية مقدرة بالعملة الوطنية ويخفض من الطلب على الصادرات لارتفاع أسعار السلع المحلية بالعملة الأجنبية . أفد الى ذلك أن ارتفاع بعض عناصر التكاليف اللازمة لانتاج سلع التصدير سوف تؤدى الى تخفيض المعروض منها نظرا لتحديد أسعار هذه الصادرات الأولية فى الأسواق العالمية واستقرار سعر الصرف الرسمى .

ومن هنا فان سياسة المفالة فى أسعار الصرف الحقيقية التى تعيشها معظم الدول النامية غير البترولية كان له آثارا واسعة على عجز الحساب الجارى لهذه الدول خلال فترة السبعينات ، وما

ساعد على تقاسم هذا الوضع الاتجاهات التضخمية التي شهدتها الدول النامية غير البترولية خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١ حيث بلغت معدلات التضخم نحو ٢٩ ٪ سنويا مقارنة بنحو ١٢ ٪ خلال الفترة ٦٢ - ١٩٧٢ . (٢٦)

ذلك أنه بالإضافة الى تأثير المعجز المالي على الميزان التجارى كما أوضحنا فان صفاً الطلب الناجم عن السياسات المالية التوسعية يمكن على التضخم المحلى ، والحقيقة أنه مالم تكفى السلطات المحلية راضية وقادرة على احداث تعديلات فى سعر الصرف الاسمى بما يتضى مع الاختلافات بين معدلات التضخم المحلى ومعدلات التضخم العالمى فان سعر الصرف الفعلى سوف يصبح انضى من قيمته الحقيقية وهو الوضع الذى ساد فى غالبية الدول النامية غير البترولية منذ عام ١٩٧٢ .

ومن وجهة نظر ميزان الحساب الجارى فان تغيرات سعر الصرف - ان وجدت - التى أحدثتها الدول النامية غير البترولية لم تتشى مع الفرق بين التضخم المحلى والعالمى ، ومن ثم فان المعجز العالمى وضغوط الطلب المحلى والتضخم وسعر الصرف الفعلى الحقيقية كانت متخالفة واتجهت للارتفاع معا ودعت المعجز فى ميزان المعطيات الجارية بهذه السدول .

وبمعنى آخر فان التغيرات فى سعر الصرف الاسمى فى كثير من هذه الدول لم تكن تتناسب مع معدلات التضخم المحلى الذى فاق معدلات التضخم فى باقى دول العالم ، كما أن هذه التغيرات لم تلاحق التطورات فى سعر الصرف الفعلى نتيجة للتغيرات فى المستوى العام للأسعار ومن هنا فان الدول التى أعطت حرية لسعر الصرف قد نجحت فى جعل الأسعار المحلية تتشى مع الأسعار العالمية ومن ثم تمكنت من المحافظة على مركزها التنافسى بشكل أفضل من الدول التى لم تسع للأسعار الصرف أن تعكس معدلات التضخم النسبية . (٢٧)

وتعكس التجربة اليونانية هذه الأوضاع حيث شهدت مبالغة فى أسعار الصرف كما عانت البلاد من عجز حاد فى موارد النقد الأجنبى كرد فعل للصدات الخارجية المعاكسة ، وكذلك الحال فى التجربة التركية قبل سياسة الإصلاح التى طبقت ابتداء من الثمانينات ، حيث تعرضت البلاد لركود شديد عام ١٩٧٧ وتوقفت عملية النمو نتيجة النقص الشديد فى النقد الأجنبى حيث تجاوزت الزيادة السريعة فى الأسعار ما تحقق من تخفيض فعلى فى سعر الصرف بعد عام ١٩٧٥ واستمر هذا الوضع حتى ١٩٨٠ حين بدأت تركيا فى اصلاحات أساسية شملت تخفيض سعر الصرف الاسمى بصورة حادة عامى ١٩٨٠ ، ومن ثم استطاعت البلاد أن تجتاز هذه الأزمة وتواصل نموها مع زيادة ملحوظة فى الصادرات وتحسن أوضاع ميزان المعطيات الجارية بها . (٢٨)

ثانيا : وسائل علاج عجز الميزان التجارى :

لاشك فى أن التمرف لوسائل وسياسات مواجهة عجز الحساب الجارى فى الدول النامية غير البترولية لابد أن يرتبط بناءة بالأسباب الكامنة وراء هذا المعجز ومدى أهمية هذه الأسباب ودرجة الترابط بينها ، ثم بعد ذلك يأتى دور المفاضلة بين السياسات المناسبة لعلاج هذا المعجز فى ضوء الأهمية النسبية للأسباب ومدى فاعلية وسائل العلاج فى مواجهة المشكلة .

ولقد أصبح من الواضح أن أسباب عجز الحساب الجارى فى الدول النامية غير البترولية ترتبط بمجموعة من العوامل كان بالإمكان تصنيفها الى عوامل خارجية وأخرى داخلية ، الا أن ذلك لا ينفى العلاقة التبادلية والتداخل بين هذه العوامل وتفاعلها فى أحداث المشكلة . ورغم أن نفاحل هذه العوامل وتشابكها قد يشير الى تعقد المشكلة وصعوبة للتشخيص الا أنها تعطى فى نفس الوقت فرصة لصانعى القرار بإمكان التركيز على عنصر واحد أو أكثر من عناصر العلاج دون تكبد مشقة المواجهة الشاملة والعمل على كافة الجوانب .

ومن هنا فان طبيعته برامج الاستقرار الخارجى يمكن أن تعتمد فى بعض الأحيان على السبب الأسمى لاختلال ميزان الحساب الجارى . وتستند وجهة النظر هذه على أنه اذا كان العجز يرتبط أساسا بالسياسات المالية التوسعية فان العلاج المناسب فى هذه الحالة يتضمن فرض قيود على الطلب المحلى . فى حين أنه اذا كان العجز يرتبط أكثر بالأسباب الخارجية مثل تدهور معدل التبادل المولى ، فانه لا توجد اجراءات معينة يمكن أن نوصى بها فى الأجل القصير أو المتوسط ومن ثم يمكن الاعتماد على مجرد تدبير وسائل التمويل الأجنبى المناسبة لمواجهة العجز الجارى فى الأجل القصير .

كذلك فان وسائل مواجهة العجز الجارى تعتمد على طبيعة العجز نفسه فانا كان العجز مزمنا فان الأمر يتطلب اجراءات أساسية سواء لضغط الطلب المحلى أو لتحسين قدرة البلاد على المنافسة الخارجية ، أما اذا كان العجز طارئا أو موقتا فان الأمر لا يتطلب أكثر من توفير مصدر مناسب للتمويل .

وإذا كان لا خلاف على أن ماضىة البلدان النامية غير البترولية من عجز فى الحساب الجارى بداية من السبعينات يعتبر عجزا مزمنا وأن تدبير وسائل تمويل العجز لم تشمل فى أى وقت وسيلة للعلاج بقدر ما زادت من حدة الداء ، الا أن هنالك جدل واضح حول مدى فاعلية وسائل العلاج خصوصا حول ما عرف به " روضة الصندوق " أو برنامج الاستقرار الذى يوصى به خبراء صندوق النقد الدولى فى مثل هذه الأحوال . (٢٩)

وتكمن وصفة الصندوق فى برنامج التخفيض العالمى على مراحل وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة بفرض تحسين قدرة البلدان النامية غير البترولية على المنافسة الخارجية واستكمال تدابير الميزانية وضغط الطلب المحلى . ومن الواضح أن هذه الروضة تستند الى أهمية تحرير التجارة وعدم فرض أية قيود على الواردات ، كما أنها تعتمد على فاعلية تغيير سعر الصرف فى علاج مشكلة العجز المزمنا وأخيرا فانها تفترض أن الأسباب المحلية هى التى تكمن وراء عجز ميزان الحساب الجارى فى الدول النامية .

وقبل أن نتقل الى مناقشة وسائل العلاج بشئ من التفصيل تجدر الإشارة الى أن روضة الصندوق تواجهه باعتراضات أساسية من بعض الكتاب فضلا عن عزوف كثير من البلدان عن الأخذ بها أو التردد الواضح فى تطبيق برامج الإصلاح التى يوصى بها الصندوق ، ومع هذا فان هنالك بعض التجارب التى استطاعت أن تحقق نجاحا فى مواجهة العجز الجارى من خلال تطبيق برامج الإصلاح التى يوصى بها الصندوق مثل التجربة الاندونيسية ، وكما حدث فى تركيا أخيرا .

١- مواجهة تدهور معدل التبادل الدولي :

بصرف النظر عن الجدل القائم حول تطور واتجاه معدل التبادل الدولي للسلع النامية بصفة عامة فان التدهور الذي حدث للمعدل الخاص بالدول النامية غير البترولية في مطلع السبعينات قد ساهم في تزايد عجز الحساب الجاري ، ففي أعقاب الزيادة الأولى في أسعار النفط كان من المتوقع أن تتأثر مختلف الدول المستوردة للنفط بحسب حتمتها من تلك الواردات ، الا أن الحساب الجاري للدول النامية غير البترولية قد تدهور بدرجة كبيرة وارتبط ذلك في الواقع بالتدابير التي اتخذتها الدول الصناعية المتقدمة ورفع أسعار صادراتها في حين لم تستطع الدول النامية غير البترولية أن تزيد صادراتها المصنعة بدرجة كافية فضلا عن أثر ضغط الطلب المحلي بهذه الدول .

وانا كان من الممكن اعتبار انخفاي معدل نمو الدول الصناعية المتقدمة وارتفاع أسعار الفائدة العالمية من المتغيرات المؤقتة - رغم أهميتها - والتي تمكن نفسها بنفسها ، فان تدهور معدل التبادل التجاري للدول النامية غير البترولية منذ عام ١٩٧٤ يمثل متغيرا طويل الأجل ويعكس اختلالات أساسية في الواقع . ورغم أن مصادر التمويل الخارجي قد تعوض هذا التدهور الا أن الأمر رهن باصلاحات أساسية في هيكل صادرات وواردات الدول النامية خصوصا وأن مايتخذ من اجراءات في مقابل العجز المالي وارتفاع أسعار الصرف لاتعد كافية في مواجهة مثل هذه الاختلالات .

والواقع أن مصائب ميزان المدفوعات الناجمة من التطورات غير الملائمة في معدل التبادل لدولة ما لا يجدي معها تخفيض قيمة العملة الوطنية ، ذلك أن هذا التخفيض قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي في حالة ارتفاع مرونة الطلب على الصادرات والواردات الا أنه لن يؤدي إلى تغيير السعر العالمي للسلعة المصدرة ، بل قد يحدث العكس اذا ما قام معظم معدري السلعة بتخفيض قيمة عملاتهم وزيادة المعروض من هذه السلعة في السوق العالمي (٣٠) .

ونظريا يمكن مواجهة الأثر المعاكس لتدهور معدل التبادل من خلال رفع أسعار صرف العملات المحلية ، الا أن عددا قليلا - ان وجد - من الدول النامية غير البترولية في مقدورها أن تفعل ذلك ، ومن هنا فانه لا مفر في هذه الأحوال من البحث عن وسيلة للعلاج الصحيح تستند إلى الاتفاقيات السلعية التي تعمل على منع الانتعاش الزائد وتوفر الأسعار المجزية في نفس الوقت .

ان عدم استقرار الأسعار والدخل بالدول النامية غير البترولية الناجم عن عدم استقرار معدل التبادل الدولي الخاص بها يمكن أن يضاعف من أوضاع الاقتصاد العالمي بما فيها الدول الصناعية المتقدمة نظرا لما يوهى إليه من انخفاي القوة الشرائية والطلب على السلع المصنعة وهو مايفرض الكساد العالمي . ومن هنا فان استمرار النمو الاقتصادي العالمي يتطلب استقرار أسعار الموارد الأولية بحيث تعتمد الزيادة في القوة الشرائية للمنتجين والمصدرين لهذه السلع على زيادة الإنتاج والانتاجية . وفي هذا الصدد يقوم اقتراح باستخدام حقوق المحب الخاصة (النقود الدولية SDRs) في شراء الموارد الأولية لتحقيق استقرار أسعارها خصوصا في أوقات وفرة الإنتاج (٣١) .

وتجدر في هذا الصدد أهمية التمييز بين معدل التبادل السلمي (المقايضة)

Barter (Commodity terms of trade) الذي يقاس نسبة أسعار الصادرات للواردات

وبين معدل التبادل الدخلى Income terms of trade الذى يقى نسبة أسعار
المصادر للواردات ضرورية أو مرجحة بكمية المصادر ($P_x/P_m \times U \times$)
من وجهة نظر التنمية - انا ماقيت بمتوسط دخل الفرد - فان معدل التبادل الدخلى يعتبر
مناسبا بشكل أفضل باعتباره يشر الى القوة الشرائية الاجلالية للمصادر .

ومغزى ذلك انه يمكن مع انخفاض الاسعار النسبية للمصادر نتيجة لتحسن مستوى الكفاءة فى
الاقتصاد القومى أن تستمر الزيادة فى المصادر بما يعوض الانخفاض فى معدل التبادل السلمى . ومن
هنا فانه فى الاجل الطويل انا ماتوسعت التجارة الدولية يمكن أن تحقق دول العالم جميعها
تحسنا فى معدل التبادل الدخلى ، وفى هذه الحالة لن يثور السوء ال عن الجانب الذى يحقق مكاسب
أو الجانب الخاسر كما فى حالة الاعتماد على موه ثر معدل التبادل السلمى وان كان الكب النسبى سيختلف
بالطبع من دولة الى أخرى .

٢- مواجهة ارتفاع أسعار الفائدة العالمية :

على الرغم من أن أسعار الفائدة الدولية تمثل أحد العوامل الخارجية والمؤقتة التى ساهمت فى عجز
الميزان التجارى بالدول النامية غير البترولية خلال فترة السبعينات ، الا أن الارتفاع الكبير
فى تلك الاسعار قد ساهم فى استمرار تفاقم العجز الخارجى حتى الآن .

ورغم عدم وجود حل سهل لمشكلة خدمة الدين بمفئة عامة الا أن هنالك العديد من الاقتراحات
التى قدمت فى هذا الشأن حيث يمكن تقديم بعض التسهيلات التى تكن الدول المدينة من سداد ائها خدمة
ديونها بالعملة المحلية أو قبول الدول المانحة على شراء مصادر الدول المدينة . ويطلق
على هذا النظام الارتباط المتبادل Reciprocal ty ing وتطبقه بعض الدول
الاشتراكية ، والواقع أن نظاما من هذا النوع يعتبر ذا أثر هام على احتياطات الدول النامية من
النقد الأجنبى كما أنه يخفى من الأثر المعاكس لارتفاع سعر الفائدة على ميزان المدفوعات .

وهناك اقتراح آخر يقدمه Horowitz لدعم أسعار الفائدة حيث يقترح على الدول
المتقدمة أن تضع نظاما لضمان القروض من المصادر الخاصة وتنشئ صندوقا لدعم أسعار الفائدة
التجارية . وأخيرا يقدم Khatkhate اقتراحا بتأخير سداد القروض من خلال
تحويل مدفوعات خدمة الدين من التزامات الى اداة لتشجيع صادرات الدول النامية ، حيث يمكن
سداد فوائد الدين بالعملة المحلية وتقدم لأحد بنوك التنمية الاقليمية والتى تعيد اقراض هذه
العملة لدول نامية أخرى تستخدم فى شراء مصادر الدول المدينة . ويتطلب هذا قبولاً من الدول
المقرضة على تغيير وضع المدينين تجاهها وأن تستمر هذه العملية حتى تتمكن الدول النامية من بناء
اقتصادياتها الى المستوى الذى تستطيع فيه أن تزيد من صادراتها للدول المتقدمة الدائنة وتسد
التزاماتها .

ويقدم الحل الاسلامى فيما يتعلق بسعر الفائدة على القروض أحد المخارج الهامة لمشكلة
المديونية الدولية خاصة للدول الاسلامية ، ويتمثل ذلك فى نظام المشاركة فى المشاريع
الانمائية بين المقرضين أو المستثمرين والدولة المقترضة ، وهو ما يمكن أن يطبق فى حالة
المشروعات التى يسهل تقدير ربحيتها التجارية أو المالية .

وإنا كان من الصعب أن نضع حدودا قصوى لنسبة أثمان خدمة الدين إلى حصة البلد من النقد الأجنبي إلا أنه يمكن الحديث عن النقطة التي يمكن أن تصح بعدها متابع اعتماد البلد على المورد الأجنبية أكبر ما تحققه من مكاسب . ورغم عدم وجود اجابة قاطعة على هذه النقطة إلا أن هناك بعض الاعتبارات التي يمكن أن تساق في هذا الصدد . (٢٢)

أول هذه الاعتبارات تتمثل فيما إذا كانت الزيادة في عبء الفائدة أكبر من الزيادة في الدخل القومي. فالمخزرات المحلية سوف تنجر في الزيادة طالما كانت هناك زيادة في الدخل القومي ، إلا أن الدخل لن يزيد متى كانت معدلات الفائدة على الاقتراض الخارجي أكبر من إنتاجية رأس المال .

كذلك فمن المهم أن يأخذ في الاعتبار نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى حصة الصادرات كموء ثمر هام على جدارة الدولة الاقتراضية وعدم تعرضها للانفلاس وعلى مقدرة الدولة على الاقتراض مستقبلا .

٢- الرقابة على الصرف الأجنبي :

تشمل وسائل الرقابة على الصرف خطوط الدفاع الأخيرة أو المكللة للسياسات اللازمة لمواجهة عجز ميزان المدفوعات وتتمثل هذه الوسائل في مختلف الاجراءات الرقابية مثل تقييد الواردات أو فرض نظام الحصص ، الرسوم الجمركية ، الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، إلى غير ذلك من الوسائل .

ولاشك في أن تطبيق نظم الرقابة على الصرف تخالف أساسا الدعوة إلى حرية التجارة الدولية ، كما انها تتعرض للكثير من المثالب مثل امكانية تجنب القيود المفروضة ، كما انها تعد سياسة بوء قتلة وسكن لا يمكن الاعتماد عليه بشكل مطلق حيث يجب دائما اجراء تعديلات أساسية على الطلب المحلي مثلا .

ان غالبية الدول النامية تميل إلى فرض نظم للرقابة على الصرف الأجنبي نظرا لما يمثله النقد الأجنبي بالنسبة لمطية التنمية من سلعة نادرة ، فضلا عن تضييق أسواق المال لهذه الدول عموما وحدائفة أسواق الصرف بها على وجه خاص .

ومن الملاحظ عمادة أن الدول النامية غير البترولية تعایش عجزا مزمنًا في واردها من النقد الأجنبي جنبا إلى جنب مع تطبيق نظام الرقابة على الصرف نظرا لاستمرار تزايد الطلب على الصرف الأجنبي وعجز ميزان المعطيات الجارية بها .

وعلى الرغم من الاملاحات التي أدخلتها كل من كوريا وتركيا على أسعار الصرف بها إلا أن تركيا على سبيل المثال لاتزال تطبق نظاما للرقابة على جميع المعاملات الدولية وتخضع الواردات والصادرات لنظام التصاريح (٢٢) ، كما ان كوريا تضع سقفًا على المدفوعات والمحتملات من النقد الأجنبي مع اخضاع المدفوعات عموما للرقابة بناء على تصاريح تقدم للمستوردين ، وعموما فان كوريا تعتبر من الدول التي طبقت نظاما دقيقا للرقابة على الصرف الأجنبي لضمان كفاءة استخدام هذه الموارد الأمر الذي ساهم مع باقي السياسات في اصلاح المعجز الخارجي بشكل واضح .

ومن ناحية اخرى فانه يمكن الاعتماد على التغير في رصيد البلد من الاحتياطات الاجنبية لمواجهة الاختلال الخارجى كسياسة بديلة من التغير في مستوى الاسعار والاجور واسعار الصرف او تدفقات رأس المال الاجنبى . وتعتمد سياسة الاحتياطات الاجنبية على أهمية التمييز بين المستوى الامثل لحجم الاحتياطات وبين مكونات هذه الرصدة .

ففيما يتعلق بالمستوى الامثل لحجم الاحتياطات الاجنبية فانه من الناحية النظرية تتعدد عند حد التماوى بين التكلفة الحدية للاحتياطات والمنفعة أو العائد الحدى لها . ولما كان من الصعب عمليا التعرف على تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بأرصدة الاحتياطات فان الوصول الى المستوى الامثل لحجم تلك الاحتياطات يعتبر قرارا تحكيميا ويتوقف على عوامل مؤسسية وعلى طبيعة النظام الاقتصادى ودرجة انفتاح الاقتصاد الوطنى فضلا عن أنه يعكس فى النهاية وضع الميزان التجارى ومكونات الواردات ومدى تقلب حيلة البلاد من النقد الاجنبى ومصرفات خدمة الدين .

وكما تشير التجربة الكورية فى هذا المدد فان البنك المركزى قد يميل الى الاحتفاظ بأرصدة احتياطية تفوق المستوى الامثل نتيجة لعدم وجود معايير محددة وبسبب ما قد يتحقق للاقتصاد القومى من زيادة كبيرة فى متحولات النقد الاجنبى وتطبيق نظام مركزى للمصرف الامر الذى يوفى الى زيادة كبيرة فى المعروض النقدى وحدوث ضغوط تضخمية .

وفيما يتعلق بمكونات الاحتياطات الاجنبية فانها يجب أن تعتمد على معدل العائد ودرجة سيولة الاصل ودرجة الثقة فى الاصل وتجنب المخاطر . ومن ناحية اخرى فان اختيار عملات معينة ضمن أرصدة الاحتياطات يرتبط بنظام سعر الصرف السائد ، ففى ظل سعر الصرف المتغير (المعموم) فانه يجب الاهتمام بالعملات الاجنبية المطلوبه لسداد المدفوعات المنظورة وغير المنظورة وذلك بشكل أكبر مما فى حالة سعر الصرف الثابت . وعلى الرغم من ذلك فان بعض الدراسات التطبيقية تشير الى أن استخدام الاحتياطات الاجنبية كوسيلة لمواجهة اختلال ميزان المدفوعات قد تقلص فى ظل تطبيق اسعار الصرف المدارية .

والواقع أن الاعتماد على ادارة الاحتياطات الاجنبية يجب أن يتزامن مع لغيره من سياسات الصرف الاجنبى ، فبالنسبة لميزان المدفوعات الكورى الذى كان يعانى من اختلالات أساسية فى أوائل الستينات فقد حقق تحسنا ملحوظا حيث تلاش العجز الجارى تماما مع تعلق احتياطات اجنبية قوية بحلول عام ١٩٧٧ رغم الأزمات الاقتصادية العالمية وتكمن اسباب هذا النجاح فى الاستراتيجية الأساسية لتشجيع الصادرات وتطبيق الرقابة على الواردات وتشجيع تدفق رأس المال الاجنبى فضلا عن الرقابة على الصرف وادارة الاحتياطات الاجنبية .

ولقد قفزت الاحتياطات الاجنبية فى كوريا قفزات واسعة فى السنوات الاخيرة بمعدلات تراوحت بين ٥٠ ٪ ، ١٠٠ ٪ سنويا نتيجة للتوسع فى الصادرات وتحويلات العاملين بالخارج ورغم أن ذلك يعد مؤشرا طيبا على الاستقرار الخارجى الا أن له أثارا غير مواتمة داخليا خصوصا على السيولة المحلية فى ظل النظام المركزى للمصرف الاجنبى الذى تطبقه كوريا حاليا .

٤ - روثة صندوق النقد الدولي

يمكن القول أن روثة صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار الخارجى والمعاملة فى علاج العجز المزمع فى حساب العمليات الجارية بالدول النامية تركز على محورين أساسيين . الأول يتعلق بسياسات خفض الطلب الكلى خصوصا من خلال اصلاح السياسات المالية والنقدية ، والثانى يتعلق بأهمية تمحيب اسعار الصرف وبمعنى أدق خفض قيمة العملات المحلية .

وفيما يتعلق بالمحور الاول فانها تستند الى أن السياسات المالية والنقدية التوسعية تعتبر أحد الاسباب الرئيسية فى تدهور ميزان الحساب الجارى فى الدول النامية غير البترولية حيث أسفرت تلك السياسات من زيادة مستوى التكاليف والاسعار مما أضعف من القوة التنافسية للمصادرات وبدائل الواردات وأضعف بالتالى وضع ميزان المدفوعات خصوصا فى ظل نظم الصرف غير المرنة التى طبقتها معظم هذه الدول . ومن هنا فان إعادة التوازن بين الطلب المحلى وعرض الموارد خاصة فى القطاع العام تعد من أهم السياسات التى توصى بها روثة الصندوق لاستعادة توازن ميزان المدفوعات .

وبعبارة عامة فان التخلى من العجز المالى وضغوط الطلب المحلى يمكن أن تتحقق من خلال زيادة إيرادات الموازنة العامة ، أو خفض الانفاق العام أو بمزيج من الأمرين معا . ويمكن أن تتمثل الجهود فى زيادة فاعلية النظام الضريبي بالدول النامية وجعله أكثر مرونة مع تطوير الادارة الضريبية ومع ذلك فانه لايتوقع زيادة الإيرادات الضريبية على الاقل إلى الاجل القصير اما لصعوبة ذلك فى ظل المرحلة الحالية أو لأن مستوى الضرائب مرتفع فى بعض الاحيان أو لتجنب الاثار العكسية على الحوافز وعلى عملية التنمية عموما ومن هنا تتركز جهود الإصلاح على جانب المصروفات العامة فى محاولة لخفض هذه المصروفات كما هو جارى فى ظل تفاقم العجز المالى وصعوبة حشد مزيد من الإيرادات .

والواقع أن سياسات الانفاق الحكومى تلعب دورا أساسيا فى تخصيص الموارد والتكوين الرأسمالى وتوزيع الدخل والتأثير على ميزان المدفوعات وتحقيق كثير من الاهداف القومية الاخرى ولذا فان إعادة النظر فى تلك السياسات يجب أن يكون حذرا للتداخل الكبير بين هذه السياسات وتعارضها فى بعض الاحيان حيث يمكن التركيز على الاسباب أو المصادر الرئيسية لتزايد النفقات واصلاح التشووهات فى هيكل هذه النفقات على أن يترك للمسلطات المحلية أمر اتخاذ القرار بشأن أى مصروفات يمكن استبعادها مثلا أو أى المصروفات يمكن خفضها حيث يجب أن تراعى دائما الظروف الاجتماعية والسياسية .

جملة القول أن تقلييل العجز المالى يجب أن يتم بشرى من الحذر حيث يجب مراعاة اختلاف الأوضاع الاقتصادية بين الدول النامية بالإضافة الى أن أى علاج لا يجب أن يتم بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية ومن ثم فان اختيار مجال عمل معين للسياسة المالية لا بد أن يراعى مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأن يستهدف دائما تحقيق الغرض بأقل التكاليف .

ولاشك فى أن اصلاح العجز المالى وثيق الصلة بسياسة الاسعار نظرا لما يترتب على العجز المالى من ضغوط تخفيمية فضلا عما يترتب على سياسات الانفاق من احداث تشوهات فى بعض الاسعار . ولقد أصبح من الواضح أن اصلاح تشوهات الاسعار وجعلها تعكس عامل الندرة

ذا اثر فعال على عملية التنمية وتشير تجربة كل من تايلاند وكوريا وماليزيا والفلبين الى نجاح تطبيق سياسة الاسعار الاقتصادية (سعر الصرف ، الاجور ، اعمار الفائدة ، اعمار الطاقة) فضلا عن تخفيف درجة الحماية للمصناعات المحلية وفضايب الصادرات الزراعية ومن ثم فقد استطاعت هذه الدول السيطرة على التضخم ونجحت في تحسين اوضاع المصادرات وتخفيف الضغوط على ميزان العمليات الجارية بها .

وفيما يتعلق بالمحور الثاني فان تعديلات اسعار الصرف - بالاضافة الى الاحتياطات الاجنبية - من اهم الادوات التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الاختلال في ميزان المدفوعات وتضم سياسة سعر الصرف كافة الاجراءات الرسمية بما فيها الاقتناع الادبي Moral Suasion بغرض التأثير على مستوى ومعدل التضخم في سعر الصرف خلال فترة زمنية معينة او بغرض تلطيف تقلبات سعر الصرف دون التأثير على معدل او اتجاه التضخم او بغرض تحقيق اهداف خاصة بالاحتياطات الاجنبية .

ويمكن التأثير على اسواق الصرف الاجنبى من خلال بيع وشراء السلطات النقدية للمصرف الاجنبى من السوق المفتوحة كما أنه يمكن التأثير على اسعار الصرف من خلال اجراءات رسمية كالقترافي او من خلال السياسات الداخلية التي لها انعكاس على توقعات سعر الصرف مستقبلا .

وكما ترى برامج الاصلاح التي يوصى بها صندوق النقد الدولي فان ارتفاع الاسعار في الدول الطامية بشكل يفوق معدلات التضخم العالمي يتطلب احداث تخفيف في اسعار الصرف بمقدار الفرق في الاسعار النسبية وبشكل يحسن من القدرة التنافسية للمبطلاد واستكمالاً لتدابير حفظ العجز المالى وتخفيف الطلب والاستهلاك المحلى . ذلك أن تخفيف قيمة العملة يوفى الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة والسلع البديلة للواردات خصوصاً مع ثبات الاجور النقدية مما يسفر عن انخفاض معدل الاجور الحقيقية ويساعد بالتالى على تخفيف الاستهلاك والطلب المحلى .

ان سياسة تخفيف قيمة العملة المحلية كوسيلة لعلاج عجز الحساب الجارى يصبح أمراً ضرورياً عندما يعتمد سعر الصرف الرسمى كثيراً من السعر الحقيقى أو مايمكن أن نطلق عليه " تعادل القوة الشرائية " . وبمعنى اخر فعندما تبتعد مستويات التكاليف في القطاعات الاولى للاقتصاد القومى عن مستويات التكاليف في البلدان الاخرى عند سعر الصرف المائسد فى مثل هذه الاحوال يصبح التخفيف في سعر العملة وسيلة مرغوبة للتقريب ما بين الاسعار المحلية والعالمية واعادة الربحية للمصادرات الاساسية .

وتفتقر هذه النتائج أن المعدر الرئيسى للاختلال الخارجى يمكن في كون الاسعار غير تنافسية وأن مرونة الطلب السعرية موجبه (Right) كما تفتقر ان سعر الصرف الحقيقى يمكن تغييره من خلال تخفيف سعر الصرف الاسمى . هذا بالاضافة الى أن وجود هذه الفوارق الكبيرة في الاسعار النسبية والتي تفرز مغالاة كبيرة في قيمة العملة لن تتحقق الا نتيجة لوجود قوى تضخمية ناجمة من اختلالات هيكلية في الاقتصاد القومى ومن هنا فان الركوز الى تخفيف العملة كسياسة اساسية وحيدة للاصلاح لن يوفر حلاً دائماً لتلك الاختلالات الهيكلية .

ورغم أن الدراسات الخاصة بأثر تخفيض قيمة العملة على وضع ميزان المدفوعات تشير إلى تحقيق نتائج ايجابية إلا أنه يجب التعامل مع هذه النتائج بشيء من الحذر ، فلقد اختبر Cooper نتائج ٢٤ تخفيض في ١٩ دولة نامية ووجد أنه في ١٥ حالة كان هناك تحسن في الميزان التجاري خلال اثني عشر شهرا . وفي دراسة أخرى اجراها Hagwař and Onitsnka على ٥٠ تخفيض في ٤٦ دولة توصلوا إلى نتائج متنوعة حيث استفادت الصادرات في بعض الأحيان إلا أن الواردات بدت تنمو أسرع بمجرد التخفيض من ذي قبل ، كما تبين من الدراسة ان مقدار الانخفاض في سعر الصرف الفعلي كان أقل من التخفيض في سعر الصرف الاسمي نظرا لأن المصدرين يرفعون من الاسعار المحلية والمستوردون يخفضون اسعار الصرف الاجنبي لكي يحافظوا على قوة التنافس .

أضف إلى ذلك أن عملية تخفيض العملة تواجه بعدد من الاخطار والاشار الجانبية منها أن رفع الاسعار المحلية للسلع المستوردة يمكن أن يمثل سياسة تضخمية في الاقتصاديات المفتوحة الصغيرة التي تعتمد على الواردات بشكل اساسي بحيث وصف Sir Roy Harrod أثر عملية تخفيض العملة بأنها اسي اداة معروفة للتضخم المحلي . ومن هنا لم تقبل بعض الدول النامية روثة الصندوق وكانت لديها الشجاعة لمقاومة شروطه . ومن ناحية أخرى فان تخفيض العملة يمكن أن يكون مناسباً لتشجيع الصادرات من السلع المصنعة الجديدة التي تتمتع بمرونة سعرية عالية في التجارة الدولية ، ولكن الوضع يصبح مختلفاً بالنسبة للسلع التقليدية التي تتمتع بمرونة طلب سعرية منخفضة وهي السلع التي تسيطر على هيكل صادرات معظم الدول النامية غير البترولية .

وكما يرى نيكولاس كالدور فان نهج الصندوق يفترض أن سياسة تخفيض العملة سوف تؤدي إلى تغيير العلاقات بين السعر الحرج والاجور ، إلا أن الاحتمال الأرجح أن ينتهي هذا التخفيض في سعر العملة إلى نفس علاقات الاسعار الاولى على حساب قدر كبير من الاتجاهات التضخمية خصوصا في الاقتصاديات النامية . كما يرى على عكس الأراء الشائعة أن تخفيض قيمة العملة لن يخلص البلاد من مشاكل ميزان المدفوعات مالم ترتبط بالانفء الكامل لحصص الواردات وتطبيق سياسة انكماشية تكفي للإبقاء على استقرار سعر الصرف ، وعندئذ تكون قد ضحينا بجوهر عملية التنمية متمثلة في الصناعات المحلية .

كذلك فان جانبها كبيرا من عجز الحساب الجاري للدول النامية يرتبط بعوامل خارجية مثل التدهور الحاد في شروط التبادل بعد ارتفاع اسعار وارداتها النفطية ومن السلع المصنعة ، ومن هنا فان تخفيض العملة في مثل هذه الاحوال يمكن أن يقاوم من خاسر الدخل الحقيقي بزيادة تدهور شروط التبادل . وينبغي في مثل هذه الاحوال أن يسمح للبلاد بتطبيق سياسات أخرى للعلاج لاتسفر عن نفس الخاسر الناجمة عن تخفيض العملة في مثل هذه الظروف وذلك مثل تقييد الواردات غير الاساسية أو تطبيق سعر الصرف المزدوج .

ان الاستراتيجية المثلى لسعر الصرف للدول النامية يجبل أن تأخذ في الاعتبار هيكل الاعتماد الشئاش لمعظم هذه الدول ، والذي يعني أن سعر الصرف الموحد لكل السلع قد لا يكون مناسباً ، حيث أن الوضع يتطلب في مثل هذه الاحوال سعر صرف مزدوج أو نظاما خاصا للفرائب والدعم لتحقيق نفس الاشار .

وفي ظل سعر الصرف المزدوج فإن السعر الرسمي الثابت يمكن أن يطبق على صادرات السلع الأولية وعلى الواردات الاساسية . أما السعر المخفض (Devalued) فإنه يمكن أن يطبق على الصادرات المصنعة باعتبارها ذات مرونة طلب سعرية عالية ، كما يطبق على الواردات غير الضرورية .

ويواجه سعر الصرف المزدوج صعوبة ادارية تتمثل في كيفية فعل هذين السوقيين ، والتأكد من أن حصيله الصادرات من السلع الأولية المصدره تحسب (Surrendered) بالسعر الرسمي والتأكد من أن ما يشتري من الصرف الاجنبي بالسعر الرسمي تستخدم في استيراد السلع الاساسية . والواقع ان هذه السياسة بدأت تلقى قبولاً من قبل صندوق النقد الدولي بعد أن كان ينظر الى هذه السياسة باعتبارها تدخل في حرية التجارة وحرية سعر الصرف .

ومن ناحية اخرى فإن التجربة الاندونيسية في اصلاح سعر الصرف تشير الى أهمية تكامل السياسات المتعلقة بالطلب الكلي مع سياسات سعر الصرف في علاج ميزان المدفوعات . ولقد ظل سعر صرف الروبية /الدولار ثابتاً منذ عام ١٩٧١ وحتى ١٩٧٨ قبل أن يتم تخفيض الروبية بنسبة ٣٣ ٪ وظل هذا السعر ثابتاً حتى عام ١٩٨٢ وبفضل هذا التخفيض والتطبيق المتزامن للسياسات المالية والنقدية الانكماشية نجحت أندونيسيا في تحيين اسعار صادراتها وتوازن ميزان المدفوعات بها .

وفيما يتعلق بالتجربة الكورية فقد خاضت عدة نظم وسياسات للسعر الاجنبي بعد الحرب الكورية ، وعمدت الى اصلاح النقدي عام ١٩٦٤ من خلال تخفيض كبير للون Won بنحو ١٠٠ ٪ في مقابل الدولار الامريكى واتبعت منذ ذلك الحين نظاماً موحداً وعموماً للسعر الاجنبي، ومع ذلك فإن التطبيق العملي لهذه السياسة قد أسفر عن نظام سعر الصرف الثابت بشكل أو بآخر ، وبجانب ذلك طبقت نظاماً دقيقاً للرقابة على الصرف واعتمدت في البداية على المساعدات والهيئات الاجنبية لتمويل وارداتها ثم على تدفقات رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية بعد ذلك . وعموماً فقد أسفرت هذه السياسات مجتمعة عن تحسن اساسي في الوضع الخارجى بشكل غير مسبوق .

جملة القول أنه اذا ماتم الركون الى سياسة سعر الصرف فإنه يجب أن تتكامل مع أدوات السياسة الكلية الاخرى خاصة فيما يتعلق بالطلب الكلي كما أن استمرار الضغوط على سعر الصرف تمثل مؤشراً على عدم تناسب السعر السائد مع اوضاع التوازن الخارجى ، واذا ماكانت الدولة مترددة في اجراء اصلاح لسعر الصرف فإنها لايجب أن تتردد في استخدام سياسات اخرى مثل الحواجز الجمركية وفرض رقابة على الصرف لتفادي استنزاف الاحتياطيات الا انه اذا لم يتيهر لتلك السياسات أن تحقق التوازن الخارجى خلال فترة زمنية معقولة فإنه لامناس من تعديل اسعار الصرف .

ثالثا : نتائج الدراسة :

تناولنا في الجزئين الاول والثاني ما يمكن أن يسمى مسحاً Survey لبعض ما كتب من أسباب عجز الميزان الجاري خلال السبعينات في الادب الاقتصادي ، ونظراً لتشعب الموضوع واتساعه فقد اکتفينا بتأصيل وتحليل وجهات النظر المختلفة ، وفيما يتعلق بوسائل العلاج فقد قدمنا لوجهات النظر المطروحة خاصة من خلال روثنة صندوق النقد الدولي الذي يدعو إلى مزيد من التحرر في الاقتصاديات النامية سبيلاً للعلاج .

وعل أهم ما يمكن اضافته إلى هذا العرض يتمثل في ثلاثة نتائج أو ملاحظات أساسية نقدمها فيما يلي :

(١) على الرغم من أهمية دراسات المقطع الألفي التي تشمل مجموعة من الدول أو بيانات السلسلة الزمنية إلا أن ما تسفر عنه من نتائج يمثل اتجاهات ومؤشرات عامة تلقي الضوء على الجوانب المختلفة للظاهرة محل البحث دون أن توصلنا إلى نتائج محددة يععب تعميمها على مختلف الدول التي تضمها العينة . ومن هنا نشير إلى ضرورة اختبار ما تسفر عنه هذه الدراسات من نتائج عند إجراء دراسة تطبيقية على كل دولة على حدة للتوصل إلى وسائل العلاج التي تناسب كل حالة .

معنى ذلك أنه ليس من السهل تجاهل مدى التباين بين مجموعة الدول النامية في——ر البترولية ليس فقط من حيث الهياكل الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي بل أيضاً من حيث طبيعة العلاقات الاقتصادية الخارجية . ومن الأمثلة على ذلك أن المعاصم الخارجية التي تعرضت لها كوريا الجنوبية كانت أخف حدة مما تعرضت له دولة مثل مصر على الرغم من أن الأولى تفتقر إلى أي مصدر للطاقة في حين تنتج الثانية البترول والغاز . ولقد ارتبطت هذه المفارقة بنجاح سياسات الإصلاح الداخلية في كوريا واعتمادها على استراتيجية للتصنيع بغرض التعديل فظاً من دور تدفقات رؤوس الامول الأجنبية والأمريكية بصفة خاصة في تخفيف حدة المعاصم الخارجية .

جملة القول أن التباين في هياكل الاقتصاديات النامية واختلاف طبيعة علاقاتها الخارجية يشير إلى اختلاف حدة ما تتعرض له هذه الدول من معاصم في ميزان معاملاتها الجارية ومن ثم يتوقع اختلاف سياسات الإصلاح وتباين فاعليتها من دولة إلى أخرى .

(٢) تشير تجربة السبعينات للدول النامية غير البترولية إلى ضرورة ادخال تحسينات أساسية على هياكل الاقتصاديات النامية من خلال اصلاحات وسياسات طويلة الأجل وسياسات قصيرة الأجل ، تستهدف الأولى رفع معدلات التنمية واطلاع الاختلالات الهيكلية وتستهدف الثانية تحقيق الاستقرار الخارجي . وتتولف فاعلية هذه السياسات على ضرورة التكامل فيما بينها كما تشير تجربة الأرجنتين بعد أزمة ١٩٨٢ حيث تم تخفيض الواردات وتحقيق فائض في الميزان التجاري ، إلا أن استمرار الضغوط التضخمية نتيجة للعجز المالي كان كفيلاً بالقضاء على ما تحفق من تحسن في العجز الخارجي . وهكذا فإنه إذا كان من المقبول أن تقوم سياسات الاملاح على أساس السبب الرئيسي في العجز الخارجي إلا أن التداخل بين مختلف أسباب العجز يشير إلى

ضرورة التنسيق فيما بين سياسات الإصلاح لزيادة الفاعلية وتجنب أمة آثار معاكسة .

كذلك فإنه على الرغم من أهمية الإصلاحات الداخلية قصيرة وطويلة الأجل في مواجهة العدمات الخارجية ، إلا أن العوامل الخارجية المواتية لها أيضا آثار هامة على تحقيق الاستقرار الخارجي ، فالتحسن في أسعار الفائدة العالمية يؤثر على مدفوعات الدين وعلى العجز الجاري . وتقدر أثر زيادة قدرها ١٪ من أسعار الفائدة على إجمالي الأعباء الإضافية لجميع البلدان النامية بـ ٢٣٢ بليون دولار عام ١٩٨٤ تصل إلى ٨ بليون دولار عام ١٩٩٠ ، هذا في حين أن تحسنا قدره ١٪ في معدل التبادل التجاري يحقق وفرا قدره ٢٢٢ بليون دولار عام ١٩٨٤ ومع توسع التجارة يصل هذا الوفر إلى مرة بليون دولار عام ١٩٩٠ (٤٣) . كما يلعب الاقتراض الخارجي الميسر دورا هاما في إتاحة الوقت اللازم لإجراء الإصلاحات الأساسية واتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم عملية التنمية والتي عادة ما تنفر عن أعباء على الحساب الجاري .

وتجدر الإشارة في هذا العدد إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه التعاون الدولي وخصوصا فيما بين الدول النامية نفسها واستخدام جانب من فوائض البترول لدى الدول المصدرة للنفط بالدول النامية غير البترولية . فضلا عن أهمية زيادة نطاق التبادل التجاري بين الدول النامية وإمكان تطبيق نظام المشاركة الإقليمي بالنسبة لبعض القروض وتخفيف أعباء مدفوعات خدمة الديون مستقبلا .

(٢) ومن ناحية أخرى فإن روثنة الصندوق فضلا عن تجاهلها لهذه الاختلافات فإنها تتجاهل الأوضاع غير المتكافئة بين مجموعة البلدان النامية عموما وبين دول اقتصاديات السوق ومن ثم فإن اندماج الدول النامية في السوق العالمية في ظل تقسيم العمل الدولي الحالي سوف يفتقد إلى عناية تهيبة أو في أفضل الحالات إلى عناية غير متكافئة وغير صادقة .

ففيما يتعلق بالمحور الأول من روثنة الصندوق فإنه لا خلاف على أهمية الإصلاحات الداخلية وخاصة السياسات المالية والنقدية وفخوط الطلب المحلي أما فيما يتعلق بإصلاح سياسات سعر الصرف في الدول النامية فإننا يمكن أن نسوق بشأنها الملاحظات التالية :

تجاهل الأوضاع الاقتصادية للدول النامية والاختلاف فيما بينها وبمعنى آخر فإنه إذا كان سعر الصرف الحر يمكن تطبيقه في الدول المتقدمة فهو أمر مستبعد في الدول النامية ، كما أن تطبيق إحدى نظم سعر الصرف المدارة يتوقف أيضا على طبيعة مرحلة النمو التي يمر بها الاقتصاد وطبيعة ما يتعرض له من مشاكل والأسباب الرئيسية للاضطرابات التي يمر ذلك من العوامل وهو ما يختلف من اقتصاد لآخر .

كذلك تتجاهل روثنة الصندوق الظروف الاجتماعية والسياسية التي تعيشها الدول النامية وما وصلت إليه من وهي اجتماعي وما يتعرض له من لقلل سياسية . والحقيقة أن البعسد الاجتصاص في عملية التنمية وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية أصبح أمرا ملحا في ظل الاجتهادات التضخمية التي تعيشها الاقتصادات النامية . ومن ثم فإن تجاهل هذه الأوضاع

كثيرا ما سبب اللقائل والاضطرابات السياسية فغلا من تصارعه أساسا مع المفهوم الاجتماعي للتنمية الاقتصادية .

كما تجدر الإشارة إلى أن هريق سياسات التحرر المختلفة سواء بالنسبة للاعمار أو الصرف الاجنبي والتجارة الخارجية لا تلعم الا على الورق اما في الواقع فالامر مختلف تماما ، واذا كانت البلدان المتقدمة تضع قيودا وتتدخل في كثيرا من السياسات التجارية والصرف الاجنبي فان الدول النامية لا يجب أن تتخرج على الاطلاق من فرض الرقابة أو التدخل في آليات السوق خصوصا فيما يتعلق بالصرف الاجنبي والتجارة الدولية .

ونظرا لطبيعة الازواج الاقتصادية بالدول النامية عامة من حيث درجة النمو ومستوى الكفاءة والنوع الاقتصادي فان اقامة علاقات اقتصادية مع العالم الخارجى لا يجب أن يتم دون تدخل من الحكومات وفي ظل تطبيق بعض القيود . وبمعنى آخر فان طبيعة الاقتصاديات النامية لا تؤهلها للاندماج مع السوق العالمي نظرا لضعف قدرتها على المنافسة وهو ما يشير إلى أن تحرير سعر الصرف وسياسات التجارة الخارجية يعنى ترك هذه الاقتصاديات في مهمل رياح تقلبات العالمية بحيث يصب تصور أي منحدر سوف تنهوى إليه .

وليس أدل على ذلك من أن تبني بعض الدول النامية مثل كوريا واندونيسيا وتركيا لسياسات صندوق النقد الدولي الاصلاحية الا أن أيا من هذه الدول لم يلعب في المدى القلي تبغيه روثة الصندوق خاصة فيما يتعلق بسعر الصرف والسياسات التجارية ، حيث طبق كوريا مثلا نوعا من سياسة سعر الصرف المدار حكوميا ، كما أن تركيا لا تزال تفرض قيودا على الصرف الاجنبي رغم ما أجرته من تخفيض على قيمة عملتها . ناهيك عما تعرضت له بعض الدول النامية من لقلل واضطرابات اجتماعية وسياسية في أعقاب الإخذ بالسياسات الانكماشية التي يدور اليها الصندوق .

(٤) جملة القول اذن أن الحل البراجمى يمثل أنسب هذه الحلول فغلا من ضرورة أخذ البعد الاجتماعي لاثر السياسات الاصلاحية في الاعتبار بالإضافة إلى أهمية خلق بيئة عالمية مناسبة وزيادة مستوى التبادل والتعاون فيما بين الدول النامية نفسها .

الهوامش والمراجع

- 1 - Mohsin S. Khan and Malcolm D. Knight " Determinants of current Account Balances of Non - Oil Developing countries in the 1970 s. : An Empirical Analysis " Staff Papers , Vol. 30 . No. 4. Dec. 1983 . P. 821 .
وانظر ايضا تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٦ ، البنك الدولي ، ص ٥٢ .
- 2 - Sidney Dell, " The International Environment for Adjustment in Developing Countries , " World Development, Vol. 8. Nov. 1980, pp. 833 - 42 .
- 3 - A.P. Thirlwall, Growth and Development. 3d Ed. Macmillan Press, London. 1983. pp. 370 - 71 .
- 4 - P.T. Ellsworth, " The terms of trade Between Primary Producing and Industrial Countries " in Ian Livingstone (ed) Development Economics and policy . Readings . George Allen and unwin, London, 1981 . pp. 129 - 136 .
- 5 - Thirlwall, op. cit., p. 352 .
- 6 - M.S. Kahn and M. D. Knight, op. cit. p. 823 .
- ٧ - كان من الواضح ان اثر ارتفاع اسعار الطاقة على تدهور معدل التبادل في الدول النامية غير البترولية متماثلا في الجولتين ، حيث بلغ معدل التدهور ٧٦٪ ، ٧٣٪ خلال الجولة الاولى (٧٤ - ١٩٧٥) والجولة الثانية (٨٠ - ١٩٨١) على التوالي . انظر
Williams R.Cline, and associates, World Inflation and the Developing Countries, the Brooking Institution, Washington 1981 .
- 8 - Annual Report, IMF. 1984. P. 1 .

٩ - تشير هذه التقارير الى ان الزيادة في عجز الحساب الجارى للدول النامية غير البترولية خلال ٧٨ - ١٩٨١ بلغت ٦٦ بليون دولار ساهمت الزيادة في اسعار البترول بنحو ١٨ بليون دولار والزيادة الصافية في اسعار الفائده بمقدار ٢٤ بليون دولار وتدهور معدل التبادل بنحو ٢١ بليون دولار . انظر في ذلك :

Padma Gotur, "Interest Rates and the Developing Countries" Finance and Development, IMF and W.B. Vol. 20 No. 2. Dec. 1983 . p. 33 .

10- Khan and knight . op. cit. P. 83 5 .

١١ - تقرير عن التنمية في العالم ، البنك الدولي ، ١٩٨٤ ، ص ١٠ .

12- Khan and knight, op. cit. p. 826 .

١٣ - أولي هافريلشين وايرادجي اليغاني " هل هناك ما يدعو للتفاوض بشأن مستقبل التصدير التموييل والتنمية ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، يونيو ١٩٨٣ ، ص ٩ - ١٢ . تضم مجموعة البلدان النامية الاثنى عشر كل من : كولومبيا وقبرص واندونيسيا والاردن والمليزيا والمغرب وبيرو والفلبين وسرى لانكا وتايلاند وتونس وايرجواي . وقد حققت صادراتها نجاحات ملحوظة خلال فترة السبعينات . أما مجموعة البلدان المصنعة حديثا فتضم : الارجننتين والبرازيل واليونان وهونج كونج والهند واسرائيل والمكسيك والبرتغال وسنغافوره وكوريا واسبانيا ويوغسلافيا .

14- G. Russell kincaid, " A Test of the Efficacy of Exchange Rate Adjustment in Indonesia " Staff Papers Vol. 31. N. 1. Mar. 1984. pp. 63 - 64 .

١٥ - تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٤ ، ص ٤٤ وكذلك انظر :

Khan and knight . op. cit., p. 826 .

16- Padma Gotur. op. cit. p. 33 .

١٧ - تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٥ ، ص ١٦ .

١٨ - نفس المرجع السابق .

19 - Khan and Knight - op. cit. . p. 581 .

٢٠ - يفترض الضيق المالي لميزان المدفوعات وجود علاقة سببية بين مستوى عجز الموازنة العامة وعجز حساب المعاملات الجارية ، انظر في تفاصيل ذلك :

أحمد نصحي^{٢١} عجز الموازنة العامة في الدول النامية - أسبابه وآثاره مع إشارة خاصة لبحر .
المؤتمر العلمي الحادي عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ .
س ١٠ - ١٢ .

ونفس المؤلف^{٢٢} المعدلة الاجتماعية في ضوء السياسة المالية والاقتصادية، الجمعية المصرية للإدارة المالية ، المؤتمر العلمي الثامن ، أبريل ١٩٨١ .

21 - Sidney Dell., ap. cit., . p. 833 .

٢٢ - المرجع السابق ، س ٨٢٤ . وكذلك انظر :

Thomas M. Reichmann., " The Fund's Conditional Assistance and Problems of Adjustment, 1973 - 75, " Finance and Development, Vol. 15 . Dec. 1978. pp.38.

23 - Iqbal M. Zaidi, " Saving, Investment, Fiscal Deficits. and the External Indebtedness of Developing Countries " world Development, vol. 13, No. 5. pp. 583 - 88 p .

24 - Khan and knight., " Sources of payments Problems in LDCs " Finance and Development , Dec. 1983. p. 4.

25 - Peter Isard., " Factors Determining Exchange Rate the Role of Relative Price levels, Balance of payments, Interest Rates and Risk, " Bank for International settlement (BIS), working Papers. No . 4, Sep. 1980, p. 2.

- Joshua Aizenman, " A Theory of current Account and Exchange Rate Determinations " European Economic Review. North Holand 23 (1983) . p. 261 .

- 26 - Khan and knight " Sources of... , op. cit. p.4 .
- 27 - Wm. C. Hood, " The current world Economic situation and the Problem of Global Payments Imbalances " in : A. W. Hooke (ed) The Fund and china in the International Monetary system . IMF . 1983. p. 63.
- ٢٨ - تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٤ ، ص ٦٣ .
تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٦ ، ص ٤٨ .
- 29 - Nicholas kaldor., " Devaluation and Adjustment in Developing Countries . " Finance and Development June . 1983 - P. 35 .
- ٣٠ - ان الدولة عندما تخف من قيمة عملتها فانها تضعف عامدة من معدل المقايضة (التبادل) التجاري على امل احداث تحسن في وضع ميزان المدفوعات من خلال الاسراع بمعدل نمو الدخل الحقيقي وتحسين معدل التبادل .
- 31 - Thriliwall, op. cit., p. 371 .
- ٢٢ - نفس المرجع السابق ، ص 298 - 303 .
- 33 - Hasan Olgum . , " An Analysis of the Black market Exchange Rate in Developing countries . The case of Turkey " welt Archiv, Band 120, Heft 2. 1984. p. 331 .
- 34 - Anad G. Chandvarkar, " Balance of Payments Problems and Policies " Seanza Lectures. The Bank of korea , 1978 . p. 246 .
- 35 - Seung. Chul Ahm, " Balance of Payments a Foreign Exchange Policies in korea " seanza lectures, op. cit. p. 276 .

- 36 - Peter S. Heller ., " Analyzing and Adjusting Government Expenditure in LDCs ", Finance and Development . June. 1985. p. 2 .
- 37 - Parvez Hassan , " Adjustment to External shocks . " Finance and Development , Dec. 1984. p. 14 .
- 38 - Nicholas Kaldor, op. cit. pp. 35 - 37 . and see also : A Crockett, " Exchange Rate Policies for Developing countries ", Journal of Development studies , January 1977, and O. E. G. Johnson, " The Exchange Rate as an Instrument of policy in a Developing country ". IMF staff Papers, July 1976 .
- 39 - R. Cooper . " An Assessment of Currency Devaluation in Developing countries ", in G. Ranis (ed) , Government and Economic Development , Yale University press, 1971 .
- A. Bhgwat and Y. Onitsuka, " Export - Import Responses Devaluation : Experience of Non. Industrial countries in the 1960s", IMF. staff papers, July 1974.
- 40 - R. Harrod, " Assessing the trade Returns, " Economic Journal, Sep. 1967 .
- 41 - Nicholas kaldor, op. cit. pp. 35 - 36 .
- 42 - Russel kincaid , op. cit. ., p. 62 .
- 43 - . تقرير عن التنمية في العالم ، البنك الدولي ، ١٩٨٥ .